العلاقات السعودية – المصرية في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود

١٣٧٣-١٣٨٤هـ/ ١٩٥٣ – ١٩٦٤م

أ. د. جمال زكريا قاسم
قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس

في التاسع من نوفمبر عام ١٩٥٣م الموافق لليوم الثاني من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٧٣هـ توفي جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود، وطير الأثير نعيه إلى الأمة العربية. وإثر وفاة جلالته التف أفراد الأسرة المالكة حول جثمانه الطاهر، وخرجوا من عنده بمبايعة صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالعزيز ملكًا على المملكة العربية السعودية على طاعة الله ورسوله. وكان الأمير فيصل أول من بايعه وتقبل جلالته البيعة من إخوته كافة، كما تدفقت الجموع من مختلف أنحاء المملكة للمشاركة في المبايعة التي في إثرها نودي بجلالته ملكًا على المملكة العربية السعودية وحامي الحرمين الشريفين، وفي يوم المبايعة نفسه أعلن الملك سعود ولاية عهده لأخيه الأمير فيصل بن عبدالعزيز الذي تلقى مبايعة الأسرة المالكة على ذلك(١).

---

(١) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، الجزء الثاني، بيروت د. ت، ص ٥٣٩. انظر أيضا: المملكة العربية السعودية في عهدها الحاضر، إصدار المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر، الرياض ١٣٧٦هـ، ص ١٣.

وما إن بلغ نعي العاهل الكبير مسمع اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية آنذاك حتى بادر بإرسال برقية إلى جلالة الملك سعود، جاء فيها: "كان لنبأ وفاة المغفور له والدكم العظيم أبلغ الأثر في نفسي، وإني لأبعث إلى جلالتكم باسمي وباسم الحكومة والأمة المصرية جميعا بأخلص التعزية وأصدق المواساة في هذا المصاب الجلل راجيًا لكم جميل الصبر وطول البقاء"، وأمر الرئيس محمد نجيب بإيفاد أمين القصر الجمهوري إلى سفارة المملكة العربية السعودية لإبلاغ عزائه وأسفه، وتم تكليف سفير مصر في المملكة العربية السعودية للاشتراك في تشييع جنازة الملك الراحل. كما قرر مجلس الوزراء المصري إعلان الحداد الرسمي لمدة أربعة عشر يوما بدءًا من يوم الوفاة.

وكانت آخر رسالة من رسائل الملك الراحل عبدالعزيز آل سعود التي بعث بها إلى الرئيس محمد نجيب تلك الرسالة التي حملها سفير المملكة العربية السعودية إلى القصر الجمهوري التي ورد بها أن جلالته يرجو أن ينجز ولي عهده الأمير سعود ما وعد به من زيارة مصر عندما تنتهي بعض المهام التي تشغله(٢).

كان لوقع وفاة الملك عبدالعزيز أثر عميق لدى العديد من الدوائر الرسمية والشعبية في مصر، وفي بيان صدر عن دار الإفتاء تضمن نعي جلالة الملك عبدالعزيز جاء فيه: "إن الأسس التنظيمية التي قام عليها الملك العتيد في المملكة العربية السعودية ستظل نامية وسينهض جلالة الملك سعود بأعبائها أعظم نهوض". وأكد الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية أن جلالة الملك سعود "رجل إصلاح وخير له مكانة عظمى في النفوس يحبه الشعب حبًا جمًا ويعلق عليه آمالاً كبارًا"(٣). كما تناولت العديد من المقالات التي نشرت

---

(٢) جريدة الأهرام، ١٠ نوفمبر ١٩٥٣م/ ٣ ربيع الأول ١٣٧٣هـ.

(٣) انظر: مقال الشيخ حسنين محمد مخلوف بعنوان "الملك العظيم الراحل"، الأهرام ١٠ نوفمبر ١٩٥٣م.

في الصحف المصرية مآثر الملك عبدالعزيز، ففي مقال للشيخ أحمد حسن الباقوري - الذي تولى وزارة الأوقاف المصرية - ذكر فيه أن ما يخفف الشعور بالمصاب أن يخلف الملك عبدالعزيز على العرش العربي جلالة الملك سعود الذي ذكر أنه سعد بلقائه يوم كان وليا للعهد، ولمس فيه من الخلال السنية والأخلاق الرفيعة بأنه خير خلف لخير سلف(٤).

وفي الرابع عشر من نوفمبر ١٩٥٣م (٨/٣/١٣٧٣هـ)، ولم تكن قد انقضت أكثر من خمسة أيام على وفاة الملك عبدالعزيز، قررت مصر إرسال بعثة شرف على مستوى عال إلى الحجاز برئاسة البكباشي جمال عبدالناصر نائب رئيس الجمهورية آنذاك؛ لتقديم تعزية مصر، وتهنئة الملك سعود بتقلده سدة الحكم، ولكي يتعرف في الوقت نفسه على الملك الجديد. وقد حرص الملك سعود على تكريم البعثة المصرية باستضافتها في قصره الملكي الخاص، وكانت هذه هي أول مرة يقابل فيها جلالته جمال عبدالناصر الذي سرعان ما وصل إلى رئاسة الجمهورية المصرية خلفا للواء محمد نجيب في يونيو ١٩٥٤م (١٣٧٣هـ).

وفي اجتماع الملك سعود ببعثة الشرف المصرية تناول البحث تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والودية التي تربط مصر بالمملكة العربية السعودية، والوسائل التي تؤدي إلى تفعيل دور الجامعة العربية؛ لتتمكن من تحقيق رسالتها في خدمة الأمة العربية، وحين عاد جمال عبدالناصر من المملكة العربية السعودية كان تقديره أن الملك سعود رجل طيب ومن الممكن التعاون معه(٥).

حكم الملك سعود أحد عشر عامًا، شهدت العديد من الأحداث على مختلف الساحات الدولية والعربية والخليجية. وسوف يكون تركيزنا في هذه الدراسة في العلاقات المصرية السعودية في عهده

---

(٤) الأهرام ١١ نوفمبر ١٩٥٣م، العدد ٣٦٤٤٢، مقال للشيخ أحمد حسن الباقوري "الملك العربي الراحل كما عرفته".

(٥) الأهرام، العدد ٢٤٤٦٧ في ١٥ نوفمبر ١٩٥٣م.

الذي شهد بداية التغير الذي حدث في نظام الحكم في مصر عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م (ذي القعدة١٣٧١هـ)، وإعلان النظام الجمهوري، ولم يؤثر هذا التغير في العلاقات المصرية السعودية التي كان الملك الراحل عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - قد عمل على توثيقها.

وكان الملك سعود حريصًا على زيارة مصر في العديد من المناسبات، وقد استهل جلالته رحلاته الخارجية عقب تقلده الحكم بزيارته إلى مصر في ١٥ رجب ١٣٧٣هـ، التي صادف خلالها حدوث أزمة السلطة التي تمثلت في الصراع الذي نشب في مجلس قيادة الثورة في مارس ١٩٥٤م (رجب ١٣٧٣هـ) بين الاتجاهات التسلطية والليبرالية، وكان جلالته شاهدًا عليه(٦). وفي خلال هذا الصراع كانت السعودية قد قبلت اللجوء السياسي لبعض الضباط الذين اختلفوا مع مجلس قيادة الثورة.

كان دور جلالته واضحا في محاولته تجنيب مصر الصراع الذي قد يهدد بوقوع حرب أهلية

وكان دور جلالته واضحا في محاولته تجنيب مصر الصراع الذي قد يهدد بوقوع حرب أهلية، وبصدد ذلك يذكر محمد نجيب في كلمته للتاريخ أن الملك سعود دعاه وجمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر والفقيه الدستوري عبدالرزاق السنهوري إلى اجتماع في مقر ضيافته، أصر فيه محمد نجيب على الاستقالة من رئاسة الجمهورية؛ مبررًا ذلك بوصول الأمور بينه وبين مجلس قيادة الثورة إلى نقطة الافتراق، غير أن تأثير الملك سعود كان قويًا حين استجاب محمد نجيب لنصائحه، وعدل عن الاستقالة، وآثر البقاء في منصبه رئيسًا للجمهورية؛ تجنبا لحدوث مصادمات بين الضباط ذوي النزعة التسلطية، وأولئك الذين تمسكوا بإنهاء الثورة وعودة الحياة النيابية إلى ما كانت عليه من قبل(٧).

---

(٦) المملكة العربية السعودية في عهدها الحاضر، ١٣٧٦هـ، ص ١٥.

(٧) محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٢٢٣.

وعلى الرغم مما انتهت إليه أزمة مارس من الإطاحة بمحمد نجيب، وتقلد جمال عبدالناصر كامل السلطة بصفته رئيسا للجمهورية، إلا أن العلاقات لم تتأثر بين الملك سعود وجمال عبدالناصر، ووصل التعاون العسكري بين البلدين إلى إيفاد بعثة عسكرية مصرية إلى المملكة العربية السعودية؛ للتعرف على احتياجات الجيش السعودي من الأسلحة والعتاد الحربي من المصانع الأجنبية أو المصرية، وفضلا عن ذلك حرصت مصر على تنمية وتوثيق الأوضاع الاقتصادية والتجارية بينها وبين المملكة العربية السعودية، وقامت بوضع خطة اقتصادية؛ لتنظيم معرض جدة الدولي ودعمه، الذي كان قد تقرر انعقاده في سبتمبر ١٩٥٤م (المحرم ١٣٧٤هـ). ولما كانت مصر تتولى إدارة قطاع غزة عقب الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨م (١٣٦٧هـ)، فقد بادر الملك سعود بتقديم عشرين ألف جنيه تبرعًا منه لمعونة عرب فلسطين الذين يعيشون في ذلك القطاع(٨).

وفي خلال معظم سنوات عقد الخمسينيات الميلادية (السبعينيات الهجرية) توافقت السياسة السعودية مع السياسة المصرية إلى حد كبير، وكان من أبرز مظاهر هذا التوافق وقوف الدولتين موقفًا واحدًا في معارضتهما لسياسة الأحلاف الغربية التي كانت قد بدأت منذ عام ١٩٥١م (١٣٧٠هـ) إثر إلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦م (١٣٥٥هـ) التي كانت تربطها ببريطانيا، وتمثلت تلك المحاولات في المشروعات التي عرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع بريطانيا الخاصة بإنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، غير أن تلك المشروعات لم تصب أي قدر من النجاح؛ لأن الرأي العام في الدول العربية كان معاديًا للغرب وأميل إلى الحياد(٩).

---

(٨) الأهرام، العدد ٢٤٧٥٦، ٥ سبتمبر ١٩٥٤م.

(٩) أحمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨م، ص١٤٣، انظر أيضا عبدالحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، القاهرة ١٩٧١م، ص ٤٢٦.

ومع ذلك فإن تلك المحاولات لم تلبث أن تجددت في عام ١٩٥٣م (١٣٧٢هـ)، وحين عرضت على الملك سعود تلك المشروعات الغربية في ديسمبر من عام ١٩٥٣م (ربيع الثاني١٣٧٣هـ)، ولم يكن قد مضى أكثر من شهر على تقلده الحكم كان من رأيه أن حل الخلاف بين مصر وإنجلترا وتحقيق الجلاء الناجز عنها هو الذي يجنب المنطقة أي أخطار تهددها. وأعلن صراحة معارضة بلاده لأية مشروعات خاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط؛ تمسكا منه بمعاهدة الضمان الجماعي والوحدة الاقتصادية التي وقعت بين الدول العربية في إطار الجامعة العربية في عام ١٩٥٠م (١٣٦٩هـ). ولم يكتف الملك سعود بذلك، بل ذهب إلى القاهرة في مارس ١٩٥٤م (رجب ١٣٧٣هـ)؛ لكي ينسق سياسته مع مصر في رفض مشروعات الأحلاف الغربية، ولكي يساند مصر في إجلاء القوات الإنجليزية عن أراضيها(١٠). وكان واضحًا تطابق وجهتي النظر المصرية والسعودية في رفض الاشتراك في حلف دفاعي توجهه الإدارة الأمريكية بالتنسيق مع بريطانيا الذي كان من المتوقع بطبيعة الحال أن تشارك فيه إسرائيل؛ مما يعني الاعتراف بها ضمنيا.

وعلى الرغم من الموقف المعارض الذي وقفته مصر والسعودية إلا أن محاولات الغرب لم تتوقف في إنشاء أحلاف للدفاع المشترك، وأثمرت تلك المحاولات في نجاح الغرب في عقد التحالف العسكري التركي الباكستاني في ١٩ فبراير ١٩٥٤م (١٦/٦/١٣٧٣هـ)، الذي كان نواة لما صار يعرف بـ "حلف بغداد". وقد أعلنت تركيا وباكستان أنهما على استعداد لفتح باب المفاوضات مع العراق حتى ينضم إلى الحلف الجديد.

وإثر قبول الحكومة العراقية مساعدات عسكرية أمريكية، مما كان يعد خطوة لانضمام العراق إلى الحلف التركي الباكستاني، وجه الملك

---

(10) David Long , U.S.A. and Saudi Arabia , Ambivalent Allies , West View Press , London , 1985 , p. 109.

سعود رسالة إلى جمال عبدالناصر أوضح فيها أن موقف الحكومة العراقية في قبولها لتلك المساعدات العسكرية يعد انضمامًا صريحًا للحلف التركي الباكستاني، وأن الحكومة العراقية تكون بذلك قد ضربت بميثاق الجامعة العربية وبمعاهدة الضمان الجماعي عرض الحائط، وأكد الملك سعود في رسالته أن دخول العراق الحلف التركي الباكستاني سيؤدي إلى إحداث فجوة في صفوف العرب، واقترح عقد اجتماع للجنة السياسية لجامعة الدول العربية لتقرير الخطة الواجب اتباعها، وطالب بسرعة النظر في هذه القضية لأهميتها الكبيرة، وكان مما ذكره لجمال عبدالناصر: "إن الجماعة في بغداد لن تقر لهم عين إلا إذا ساقوا المنطقة كلها قطيعًا إلى مراعي الاستعمار"، وأن قبولهم بعدم استعمال السلاح ضد إسرائيل التي لا يوجد عدو غيرها للعرب؛ لما يدل على خروجهم عن الضمان الجماعي وعن الضمانات التي التزموا بها كسائر الدول العربية، وربما يكون وراء هذه الخطوة ما هو أعظم منها، وهو انضمام العراق إلى الحلف التركي الباكستاني، والسير وراء المستعمر؛ لتحقيق مصالحه(١١).

وبالإضافة إلى ذلك بعث الملك سعود برسالة شخصية إلى نوري السعيد رئيس وزراء العراق يطالبه فيها بعدم اتخاذ أي قرار انفرادي مع تركيا، ويحذِّره من تدمير وحدة الجامعة العربية(١٢). كما شارك جمال عبدالناصر الملك سعود في توجيه تحذير إلى حكومة العراق في ٢٦ فبراير ١٩٥٤م (٢٣/٦/١٣٧٣هـ) بألا تنضم إلى حلف غير عربي في الوقت الذي يملك العرب فيه ميثاق الضمان الجماعي الذي يعبر عن إرادتهم وحدهم، ويستطيع إذا وضعوا فيه قوتهم أن يصبح تعبيرًا حرًا وقويًا عن إرادتهم.

---

(١١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ص ٣١٦، ٣٢٤، انظر أيضا ملحق الوثائق، وثيقة رقم ١٠٢، ص ٧٦٠-٧٦١.

(١٢) المرجع السابق .

وعلى الفور بادرت مصر بإيفاد صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة إلى العراق في محاولة لصرف نوري السعيد عن سياسة التحالف مع الغرب، وفي اللقاء الذي عقد بينهما في سرسنك، دافع صلاح سالم عن فكرة وضع ميثاق التضامن العربي موضع التنفيذ، وكيف أن ذلك أفضل وسيلة لتحقيق أمن الدول العربية دون إقحام تركيا، ولكن السعيد سخر من فكرة الدفاع العربي المشترك قائلا: إن بعض الدول العربية لا تملك قوات عسكرية يعتد بها(١٣).

وعلى الرغم مما بذلته كل من مصر والسعودية من جهد ووسائل دبلوماسية لمنع العراق من الانضمام إلى الحلف التركي الباكستاني، إلا أن نوري السعيد سارع بالانضمام إلى ذلك الحلف الذي شاركت فيه بريطانيا، الذي صار يعرف بحلف بغداد الذي أعلن عن قيامه في يناير من عام ١٩٥٥م (جمادى الآخرة ١٣٧٤هـ)، واكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه سياسته.

وإثر إعلان البيان المشترك الخاص بحلف بغداد أبدى الملك سعود سخطه الشديد، واستياءه من انضمام العراق، ووضح تأييده لمهاجمة وسائل الإعلام المصرية في الإذاعة والصحف للحلف ولنوري السعيد، كما صرح من خلال أحاديثه ولقاءاته معارضته للأحلاف الأجنبية التي تتنافى مع المصلحة العربية مؤكدا اعتقاده أن الأحلاف ينبغي أن تنبثق من الدول العربية نفسها(١٤)، وتأكيدًا لذلك بادرت المملكة العربية السعودية في السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٥م (١٣٧٥/٣/١١هـ) بالتوقيع على ميثاق عسكري للدفاع المشترك بينها وبين مصر، وبتوقيع ذلك الميثاق تكون المملكة العربية السعودية قد

---

(١٣) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، دراسة تاريخية سياسية، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٢٦٩-٢٧٠.

(١٤) عبدالحميد شلبي، التنسيق المصري السعودي لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية (مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وحلف بغداد)، مجلة مصر الحديثة، العدد الثاني ٢٠٠٣م، ص ١٦٥.

انضمت إلى الاتفاق المصري السوري الذي كان قد سبق توقيعه بين الدولتين قبل ذلك ببضعة أيام، وعلى وجه التحديد في الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٥م (٦/٣/١٣٧٥هـ)؛ ليصبح الاتفاق المصري السوري بانضمام المملكة العربية السعودية حلفا ثلاثيا، كان يستهدف في الدرجة الأولى وأد حلف بغداد أو على الأقل الوقوف أمام أحد أهدافه، وهو التوسع في العالم العربي، وإن كانت تلك الجهود التي بذلتها كل من مصر والسعودية لم تنجح مع ذلك في إخراج العراق من حلف بغداد(١٥). وكان الملك سعود على اقتناع بأن حلف بغداد ليس في صالح العرب والمسلمين، وسوف يؤدي إلى إحداث الفرقة بينهم، وازدادت قناعته فيما بعد بما كان لذلك الحلف من نتائج في قيام دولة من أعضائه بالتآمر مع فرنسا وإسرائيل بالاعتداء على مصر.

وكان من بين الجهود التي بذلتها مصر لمواجهة حلف بغداد توجيهها دعوة عاجلة لرؤساء الدول العربية الموقعة على ميثاق الضمان الجماعي العرب لحضور مؤتمر استثنائي تقرر انعقاده في إطار الجامعة العربية خلال الفترة من ٢٢ يناير إلى ٦ فبراير ١٩٥٥م (٢٩/٥-١٤/٦/١٣٧٤هـ)؛ لبحث الموقف الذي ترتب على انضمام العراق إلى حلف بغداد، وبادر الملك سعود للاستجابة لتلك الدعوة، وأوفد ولي عهده الأمير فيصل الذي رأس وفد المملكة العربية السعودية في ذلك المؤتمر الذي وضح فيه معارضة الحكومات العربية للميثاق التركي العراقي، وأكدت كل من مصر والمملكة العربية السعودية عدم جواز انفراد أية دولة عربية - كان المقصود بها العراق - باتخاذ موقف قد يكون فيه مساس بمصالح المجموعة العربية(١٦).

---

(15) The Arab League, British documentary sources, 1943-1963, vol. 8, 1954-1957, Archive Edition, 1955, pp. 459-461.

(١٦) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٢٨.

وعلى الرغم من أن المؤتمر لم ينتهِ بتراجع العراق عن موقفه، إلا أنه صار واضحًا أمام نوري السعيد وجود جبهة مصرية سعودية مضادة للأحلاف الغربية.

وبالإضافة إلى معارضة الملك سعود لسياسة الأحلاف الغربية بصفة عامة ولحلف بغداد بصفة خاصة، فقد كان إلى جانب ذلك متوجسا من امتداد النفوذ البريطاني، وبخاصة أن نوري السعيد كان يأمل في أن يتخذ من حلف بغداد أداة لتحقيق مركز ممتاز في المشرق العربي يعوض عن فشل مشروعه السابق الذي عرف بالهلال الخصيب الذي عارضته كل من مصر والمملكة العربية السعودية(١٧).

ووضحت سياسة الملك سعود في معارضته انضمام العراق إلى الحلف التركي الباكستاني في توجيهه نداء عاما في نهاية شهر فبراير ١٩٥٥م (رجب ١٣٧٤هـ) إلى الشعوب العربية قال فيه: "إن ما أقدم عليه حكام بغداد خيانة عظمى والسكوت عليه جريمة، وإن الدخول في أحلاف مع الغرب يعرض العرب لحرب أهلية، ويفتح الباب للصلح مع إسرائيل"(١٨). كما عمل الملك سعود بالتنسيق مع مصر على إحباط مساعي العراق لحمل بعض الدول العربية للانضمام إلى حلف بغداد، وبصدد ذلك أعلن استعداده لتقديم دعم مالي للمملكة الأردنية الهاشمية؛ لتحل بدلاً من المعونة المقدمة لها من بريطانيا.

أما عن العراق فقد حاول بدوره توسيع نطاق الحلف بإغراء السودان الحديثة العهد بالاستقلال بالانضمام إلى الحلف على أمل إيجاد حليف من الدول العربية يقف معه ضد المعسكر المصري السعودي(١٩). غير أن دور الملك سعود كان واضحا في إفشال تلك

---

(١٧) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ص ٢٦٩-٢٧٠.

(١٨) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩.

(١٩) عبدالحميد شلبي، مصر في العلاقات العراقية السودانية، مجلة مصر الحديثة، العدد الأول، يناير ٢٠٠٢م، ص ٥٥-٥٨.

المحاولة، حيث جعل تقديم المساعدات الاقتصادية والاستثمارات السعودية للسودان شرطًا أساسيًا في عدم انضمامها لحلف بغداد، وتؤكد ذلك وثائق الخارجية المصرية التي تتحدث عن لقاء أجري بين محمود سيف اليزل خليفة السفير المصري في السودان والشيخ عبدالرحمن الحليسي وزير المملكة العربية السعودية المفوض في الخرطوم الذي أكد فيه صراحة للسفير المصري أن المملكة ستجعل من استثمار الأموال في السودان شرطا أساسيا وهو عدم دخول السودان في حلف بغداد؛ إذ إن جلالة الملك سعود أوصاه بالعمل على ذلك. وليس ثمة شك في أن الضغوط المصرية السعودية كان لها الدور الفاعل في عدم انضمام السودان لحلف بغداد(٢٠).

كان الموقف الذي اتخذه الملك سعود في معارضة الأحلاف ومشروعات الدفاع الغربية ووقوفه إلى جانب مصر في تلك المعارضة أن وجهت إليه الدعوة للمشاركة في مؤتمر باندونج الذي انعقد في الثامن عشر من أبريل ١٩٥٥م (١٣٧٤/٨/٢٦هـ)، وأسفر عما صار يعرف بمجموعة دول عدم الانحياز أو مجموعة الحياد الإيجابي، وبقبول الملك سعود الدعوة ومشاركته في المؤتمر وضح موقفه في انتهاجه لسياسة الحياد، وإن كان فيما يبدو لم يبدِ ارتياحًا في وجوده في ذلك المؤتمر، إذ لم يطق الجلوس بجانب شعوب تدين بمذاهب وديانات مختلفة، وغلب عليه اتجاهه الإسلامي من حيث إنه كان يفضل الجلوس وسط مجتمع تقوم بينه رابطة دينية، ولعل ذلك ما جعله يتخذ مواقف تختلف عن سياسة الحياد في بعض القضايا حيث أيّد باكستان في نزاعها مع الهند في قضية كشمير؛ وذلك بالنظر إلى أن

---

(٢٠) مذكرة من السفير المصري بالخرطوم محمود سيف اليزل خليفة إلى الخارجية المصرية بشأن مقابلة الشيخ عبدالرحمن الحليسي وزير المملكة العربية السعودية المفوض بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٧م، التقارير السياسية للسفارة المصرية بالخرطوم، رقم ١٠٢/ ٧٧٥/ سري جدا، نقلا عن عبدالحميد شلبي، المرجع السابق، ص ٢١٤.

باكستان دولة إسلامية فضلا عن الأكثرية المسلمة في كشمير، ولم يعنه أن باكستان منضمة إلى أحلاف غربية، بينما الهند دولة محايدة(٢١)، كما أيّد الأتراك ضد اليونانيين في قبرص. غير أن تلك المواقف لم تمنع من استمرار تعاونه الوثيق مع مصر ذلك التعاون الذي وصل إلى قمته بين عامي ١٩٥٥-١٩٥٦م (١٣٧٤-١٣٧٥هـ)، وكان من أبرز مظاهره استمرار معارضة الدولتين لحلف بغداد.

وإزاء المعارضة المصرية السعودية التي واجهها العراق كان سعيه بتأييد من الغرب لمحاولة إشراك المملكة في أحلاف غربية بهدف عزل مصر، غير أن الملك سعود أعلن رفضه القاطع المشاركة في أحلاف تهدف إلى عزل مصر، وعلى العكس من ذلك كان اتفاقه مع مصر على إحكام الحصار على حلف بغداد بإقامة مجموعة من المحالفات العربية، وبصدد ذلك أعلن انضمام المملكة إلى الاتفاق المصري السوري؛ للدفاع المشترك الذي عقد بين الدولتين في أكتوبر ١٩٥٥م (صفر١٣٧٥هـ)، وفي ٢١ أبريل ١٩٥٦م (١٣٧٥/٩/١١هـ) وقعت كل من مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية في جدة ميثاقا عسكريا ثلاثيا للدفاع المشترك، وفي يناير ١٩٥٧م (جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ) عقد مؤتمر التضامن العربي الذي ضمَّ كلا من الملك حسين ملك المملكة الأردنية

أعلن الملك سعود رفضه القاطع المشاركة في أحلاف تهدف إلى عزل مصر

---

(٢١) بدأت باكستان الانضمام إلى المحالفات الغربية منذ أن عقدت تحالفها مع تركيا في أبريل ١٩٥٤م (شعبان ١٣٧٣هـ)، وتبع ذلك اتفاقها العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي توج بانضمامها إلى الدول المؤسسة لحلف جنوب شرقي آسيا الذي وقع في مانيلا في سبتمبر ١٩٥٤م (المحرم ١٣٧٤هـ) بهدف تطويق كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية، ثم انضمت أخيرا إلى حلف بغداد في يناير ١٩٥٥م (جمادى الأولى ١٣٧٤هـ). انظر عبدالحميد البطريق، باكستان في ماضيها وحاضرها، القاهرة د. ت، ص ١٢٨، وكذلك

Foreign Relations of the United States of America 1952-1954, vol.x, part 1, p. 143sq.

الهاشمية والرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية والرئيس جمال عبدالناصر والملك سعود وقع فيه الرؤساء الأربعة ميثاقًا أكدوا فيه إيمانهم بضرورة التضامن والتعاون من أجل تدعيم الكيان العربي واستقلاله، وتفعيل معاهدة الضمان الجماعي التي عقدت في عام ١٩٥٠م (١٣٦٩هـ) بين دول الجامعة العربية.

ولن يتسع المجال في هذا المقام؛ لكي نعرض تلك المحالفات العربية جميعها، ولذلك سوف نكتفي بالميثاق الذي عقد في جدة في ١٢ رمضان ١٣٧٥هـ الموافق ٢١ أبريل ١٩٥٦م بين الملك سعود والإمام أحمد حميد الدين وجمال عبدالناصر(٢٢)، حيث تم البحث في الاجتماعات التي عقدت بينهم في جدة في المسائل التي تهم دولهم، وتتصل بإقرار الأمن والسلام في العالم العربي على وجه خاص، ووضح حرص الرؤساء الثلاثة على تمكين أواصر التعاون والإخاء بين دولهم. وقد أسفرت المباحثات عن عقد اتفاق عسكري ثلاثي ورد في أهدافه أن حكومة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية توطيدًا لميثاق جامعة الدول العربية، وتوكيدًا لإخلاص الدول المتعاقدة لهذه المبادئ، ورغبة منها في زيادة التعاون العسكري وتوثيقة؛ حرصًا على استقلال بلادها، ومحافظة على سلامتها، وإيمانًا منها بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعد عاملاً رئيسًا في تأمين سلامة كل منها واستقلالها، وتحقيقًا لأمانيها في الدفاع المشترك عن استقلال الأمن والسلام وصيانته وفقًا لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها، وعملاً بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، قد اتفقت على عقد اتفاقية لهذه الغاية.

---

(٢٢) انظر النص الكامل لميثاق جدة الذي نشرته جريدة الأهرام في عددها رقم ٢٥٣٤٦ الصادر بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٥٦م.

وقد احتوى الميثاق على اثنتي عشرة مادة، عدَّت الدول المتعاقدة فيه طبقًا لما نصت عليه المادة الثانية من الميثاق كل اعتداء مسلحٍ يقع على دولة منها أو على قواتها اعتداء عليها؛ ولذلك فإنه عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر كل منها إلى معونة الدولة المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة؛ لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها، وتتعهد الدول المتعاقدة بألا تعقد أي منها صلحًا منفردًا مع المعتدي أو أي اتفاق معه دون موافقة الدولتين الأخريين(٢٣).

كما قررت الدول المتعاقدة إنشاء مجلس أعلى حربي(٢٤) بقيادة مشتركة، وعلى أن تكون مدة هذه المعاهدة خمس سنوات تجدد من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى، ولأي دولة من الدول المتعاقدة أن تنسحب منها بعد إبلاغ الدولتين الأخريين كتابة برغبتها في ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء أي من المدة المذكورة سابقا(٢٥). وفي البيان المشترك الذي صدر عقب توقيع الميثاق أكَّد حرص الجميع تمكين أواصر الأخوة والتعاون فيما بين دولهم مستشرفين في ذلك أماني الشعوب العربية في الحرية والكرامة والأمن والسلام. كما اتفقت الدول الثلاث على اختيار اللواء عبدالحكيم عامر؛ ليكون قائدًا عامًا للقيادة المشتركة بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن(٢٦).

وصرح الملك سعود عقب توقيع ميثاق جدة عن اعتزازه باجتماع كلمة العرب وتوحيد قواتهم وصفوفهم، وأكد جمال عبدالناصر من

---

(٢٣) انظر: المادة الثانية من الميثاق.

(٢٤) انظر: المادة الخامسة من الميثاق.

(٢٥) انظر: المادة الثانية عشرة من الميثاق.

(٢٦) الأهرام، ٢٢ أبريل ١٩٥٦م.

جانبه أن الملك سعود يشعر شعورًا حقيقيًا بأماني العرب ويحس بإحساسهم، وأنه لمس في جميع المحادثات التي دارت معه إيمانه الكامل بحرية العرب والوقوف في وجه الطامعين(٢٧).

وفي تحليلنا لميثاق جدة يتبين أن مصر والمملكة العربية السعودية كانتا تستهدفان من الاتفاق العسكري أن يكون ردًا عمليًا على كل المحاولات التي كانت تستهدف التفريق بينهما، كما كانتا تستهدفان في الوقت نفسه مناهضة حلف بغداد، وذلك بجذب أكبر عدد ممكن من الدول العربية لمواجهة ذلك الحلف، إضافة إلى أن الملك سعود كان يهدف من ورائه الوقوف ضد بريطانيا، ولا سيما أنها التي تتبنى حلف بغداد، كما كانت تمارس ضغوطها العسكرية على الحدود الشرقية للمملكة للحيلولة دون تحقيق مطالبها الإقليمية على واحات البريمي، في الوقت الذي كان فيه الإمام أحمد ١٩٤٨-١٩٦٢م (١٣٦٧-١٣٨٢هـ) الذي طلب الاشتراك في ذلك الاتفاق يريد الضغط على الإنجليز في المناطق الجنوبية المتاخمة له في عدن ومشيخات الجنوب، فضلاً عن شعوره بالخطر المحدق به من جراء تنامي حركات المعارضة الوطنية ضد حكمه؛ مما جعله يسارع في التوقيع على هذا الميثاق على أمل امتصاص تلك الحركات المناهضة له(٢٨).

ولم تكد تنقضي أكثر من ثلاثة أشهر على توقيع ميثاق جدة حتى أعلن جمال عبدالناصر في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م (١٣٧٥/١٢/١٨هـ) تأميم شركة قناة السويس، ونظرًا لما أحدثه هذا القرار من ردود فعل قوية في مختلف الساحات العربية والدولية؛ فقد بادر الملك سعود بدعوة كل من الرئيس شكري القوتلي وجمال عبدالناصر إلى

---

(٢٧) من خطبة الرئيس جمال عبدالناصر في مكة المكرمة في ٢٢ أبريل ١٩٥٦م غداة توقيع الميثاق الثلاثي بين مصر واليمن والمملكة العربية السعودية، الأهرام، ٢٣ أبريل ١٩٥٦م.

(٢٨) فاروق أباظة، إرهاصات المساندة المصرية لثورة اليمن سبتمبر ١٩٦٢م، العدد الخامس من مجلة مصر الحديثة ٢٠٠٦م، ص١٤٠.

اجتماعين، عقد أولهما في الدمام، وثانيهما في الرياض، تم فيهما استعراض التطورات التي استجدت في الموقف المصري، وانتهى الاجتماعان بإصدار بيان مشترك بتدعيم موقف مصر في تأميم قناة السويس، وتأييد الموقف العربي الموحد(٢٩).

ومما تجدر الإشارة إليه أن عبدالناصر كان مهتمًا بوقوف الملك سعود إلى جانبه، الذي بدأت تساوره مشاعر الخوف من تداعيات هذا القرار الذي اتخذه عبدالناصر، وفي برقية بعث بها إلى السفارة السعودية في القاهرة طلب فيها إبلاغ عبدالناصر بانزعاجه وقلقه من موقف الدول الغربية، وبالأخص بريطانيا وفرنسا إلى درجة حرمانه من النوم!(٣٠)، ولم يتوانَ عن لفت نظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى خطورة الموقف بعد التأميم وإلى مساعي الإنجليز والفرنسيين؛ لتأليب العالم ضد مصر، وألح على الولايات المتحدة الأمريكية عدم الاندفاع مع الإنجليز والفرنسيين، وأن تسلك مسلكًا يخفف من شدة الأزمة.

وعلى الرغم من أن الملك سعود كان قد كتب إلى عبدالناصر يؤيد قراره التاريخي بتأميم قناة السويس، إلا أنه كان مع ذلك عاتبًا عليه؛ لأنه فوجئ بقرار التأميم، وكان من حقه أن يعرف به مسبقا قبل إعلانه بصفته أخًا وصديقًا. ومن الواضح أن الملك سعود كان متوجسًا من خطورة اللجوء إلى التأميم بعد فشل تجربة مصدق، أو أن يطرح في أذهان الناس فكرة تأميم النفط العربي في الوقت الذي لم تكن فيه الدول النفطية تمتلك القدرات الفنية لإنتاج النفط أو تسويقه.

وحين العدوان الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦م (١٣٧٦/٣/٢٥هـ) نتيجة من نتائج تأميم القناة بادر الملك سعود بالاتصال بالرئيس عبدالناصر؛ لكي يعرض عليه استعداده

---

(٢٩) المملكة العربية السعودية في عهدها الحاضر، ١٣٧٦هـ، ص ٤٠.

(٣٠) هيكل، انظر النص الكامل لبرقية الملك سعود وثيقة ١٣٨، ص ٥٠٧-٥٠٨.

لوضع جيش المملكة وأموالها وكل إمكاناتها تحت تصرف مصر، كما أمر جلالته بإرسال وحدات من القوات المسلحة السعودية إلى الأردن؛ لتكون قريبة من أرض المعركة، وبوضع سائر القوات العسكرية السعودية تحت تصرف القيادة المشتركة، وكان يهدف من تلك القرارات التي اتخذها أن تبقى مصر سدًا منيعًا في وجه الاستعمار، وتحطيم جميع المؤامرات الاستعمارية التي كانت تستهدف عزل مصر والضغط عليها بشتى الوسائل الاقتصادية(٣١). وفضلا عن ذلك فقد أدان بشدة العدوان، وبادر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وكل من بريطانيا وفرنسا في السادس من نوفمبر ١٩٥٦م (٣/٤/١٣٧٦هـ)(٣٢)، كما أمر بحظر تصدير النفط السعودي إليهما، وذلك على الرغم مما تعرضت له المملكة من أزمة اقتصادية حادة زاد من حدتها ما ترتب على العدوان الثلاثي من إغلاق قناة السويس(٣٣).

وهناك بعض الأحاديث التي وردت على لسان الملك سعود بمناسبة العدوان الثلاثي على مصر جاء فيها: "إن مصر إذا نكست رأسها فلا يمكن لأي واحد في الأمة العربية أن يرفع رأسه بعد ذلك، وإني أساند مصر؛ لأن مساندتها دفاع عن بلادي وعن البلاد العربية وعن البلاد الإسلامية، وسأسير في ذلك حتى النهاية". كما أكد في تصريحاته بأنه لن يرسل قطرة واحدة من النفط حتى تنسحب القوات المعتدية عن مصر، وأقسم أنه يخسر يوميا مليون دولار بسبب قطع النفط عن إنجلترا وفرنسا، ولكن هذا لا يساوي شيئا بالنسبة للواجب الديني والأخوي المفروض عليه نحو مصر.

> **إني أساند مصر؛ لأن مساندتها دفاع عن بلادي وعن البلاد العربية والإسلامية**

---

(٣١) المملكة العربية السعودية في عهدها الحاضر، ١٣٧٦هـ، ص ٦٢.

(٣٢) صلاح العقاد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٨.

(33) A. Tyram , The Establishment of U.A.E. , London , 1987 , pp. 216-217.

انتهى العدوان الثلاثي على مصر بالفشل، ونجحت مصر في استرداد حقوقها كافة فيما عدا حق واحد، وهو منع إسرائيل من المرور في خليج العقبة، حيث نجحت إسرائيل بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية فتح خليج العقبة أمام سفنها وبضائعها.

وبصدد ذلك صرح الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور في مؤتمر صحفي في ٧ مارس ١٩٥٧م (١٣٧٦/٨/٦هـ) عدَّ خليج العقبة ممرًا مائيًا مفتوحًا، وبعد هذا التصريح بادر الملك سعود بالدفاع عن حق مصر في منع إسرائيل من المرور في الخليج، حيث بعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي مؤكدًا عدم أحقية إسرائيل بالمرور في خليج العقبة الذي هو خليج مغلق ومياهه إقليمية لا تخضع للمعايير المصطلح عليها دوليا للخلجان والمضايق المفتوحة، وسيكون للموقف الأمريكي المساند لإسرائيل صدى في العالمين العربي والإسلامي، وخرق للحقوق الدولية، واعتداء على المقدسات الإسلامية، وأن مجرد إقحام إسرائيل على خليج العقبة ومضايقه، والإقرار لها بحقوق فيها ينطوي في ذاته على أخطار لا يمكن التكهن بمداها(٣٤).

أكد موقف الملك سعود في تأييده لقرار تأميم القناة وفي إدانته للعدوان الثلاثي على مصر وفي دفاعه عن أحقية مصر في منع إسرائيل من المرور في خليج العقبة الذروة التي توثقت فيها العلاقات المصرية السعودية، ومن ثم كان سعي القوى الغربية للتفريق بين مصر والمملكة العربية السعودية، ومن أجل ذلك عرضت في اجتماع مجلس وزراء حلف بغداد المنعقد في كراتشي في يونيو ١٩٥٧م (ذي القعدة ١٣٧٦هـ) مسألة تنازل بريطانيا عن واحة البريمي في مقابل انضمام السعودية إلى حلف بغداد، حيث طالب نوري السعيد بإعادة البريمي إلى المملكة العربية السعودية، وأيدته في ذلك باقي دول الحلف

---

(٣٤) رسالة من الملك سعود إلى الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥٧م، ملفات السويس، وثيقة رقم ٢٤١، ص٩١٨.

الإسلامية، غير أن هذا الاقتراح لم يكن مقبولاً لدى الحكومة البريطانية التي كانت ترى أن تنازلها عن البريمي لن يجعل الملك سعود يتحرك بعيدًا عن مصر أو أن يقيم تعاونًا مع العراق.

وهناك محاولة أخرى بذلتها قوى الغرب للتفريق بين مصر والمملكة العربية السعودية، وتمثلت تلك المحاولة في تغيير اسم حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي؛ وذلك بعد أن أصبح حلف بغداد نتيجة الاعتداءات البريطانية الفرنسية الإسرائيلية على مصر متجمدًا ومهددًا بالزوال؛ وكان هذا مما دفع بريطانيا وحلفاءها إلى تحرير هذا الحلف بحيث يصبح حلفًا إسلاميًا من ناحية المظهر، وعلى أساس أن يضم الحلف جميع الدول الإسلامية التي لم تكن منضمة إليه، وبصدد ذلك قامت كل من باكستان وإيران بالترويج لمشروع الحلف الإسلامي بهدف ضم المملكة العربية السعودية بصفتها رمزًا لكل المسلمين بما تضمه من أراض مقدسة، كما أنه ليس من المستبعد في تقديرهما أن يوافق الملك سعود على زعامة ذلك الحلف بصفته رمزًا للوحدة الإسلامية.

وقد استمرت باكستان على وجه خاص تعمل على الترويج للحلف الإسلامي، وفي رسالة بعث بها عبدالناصر إلى الملك سعود في ١٩ نوفمبر ١٩٥٦م (١٦/٤/١٣٧٦هـ) أوضح له فيها أن الحلف المقترح لن يخرج في أهدافه عن حلف بغداد، وأن هدف باكستان من الترويج له هو ضم البلاد العربية إلى حلف بغداد. وفي رد الملك سعود على رسالة عبدالناصر أكد أنه لا يرى أي فائدة للتشاور بين الدول الإسلامية في الوقت الحاضر على مشروع ذلك الحلف، ولكن عندما ينجلي الموقف، وتستقر الأمور، وتجلو القوات المحتلة عن مصر فلا مانع من البحث والنظر في الوسائل التي يمكن أن تزيد التقارب، والتفاهم بين البلاد العربية والإسلامية. وكان هذا هو موقف الملك سعود عند لقائه رئيس الجمهورية الباكستانية إسكندر ميرزا الذي

قام بزيارة المملكة في نوفمبر من عام ١٩٥٦م (ربيع الآخر١٣٧٦هـ) لإقناعه بالانضمام إلى الحلف الجديد، وسانده في ذلك السفير الأمريكي في جدة. وقد أكد الملك سعود للرئيس الباكستاني أنه لا يوافق على حلف لم يستشر فيه، وكان يقصد بذلك حلف بغداد الذي يراه مضرًا بالقضية العربية، ومن أعضائه تركيا التي اعترفت بإسرائيل، وبريطانيا التي اعتدت على مصر. وحين ذكر له الرئيس الباكستاني أنه لا يتكلم باسم حلف بغداد، وإنما يتحدث باسم الدول الإسلامية المشتركة فيه، واقترح أن يقوم رؤساء هذه الدول بزيارته في الرياض لأجل البحث في زيادة التقارب والتعاون بين المسلمين، غير أن الملك سعود رفض تقديم أي وعد بقبول أي مشروع للتحالف طالما ظلت القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية موجودة على أرض مصر، حيث قال صراحة للرئيس الباكستاني: "أنا لا يمكنني أن أطعن مصر في ظهرها والعدو جاثم فوقها، دع القوات الأجنبية ترحل عن مصر، وبعدها نبحث الأمر"(٣٥). ولم يلبث بعد ذلك أن عدل الملك سعود عن الموقف الذي أبداه في إمكانية التشاور مع باكستان حول الحلف الإسلامي حين تأكد لديه بأن هناك دورًا تقوم به باكستان يستهدف إبعاده عن مصر تحت ستار الإسلام؛ بغية إحداث تصدع في العلاقات المصرية السعودية.

ومع استمرار محاولات الغرب التفريق بين مصر والمملكة العربية السعودية قرر عبدالناصر السفر إلى المملكة في ٢٠ أبريل ١٩٥٦م (١٠/٩/١٣٧٥هـ) للقاء الملك سعود؛ لكي يشرح له السياسة التي ينتهجها الغرب للتفريق بين مصر والسعودية، وكان عبدالناصر صريحًا مع الملك سعود إلى درجة أنه أثار معه ما أشارت إليه تقارير السفارة المصرية في واشنطن وفي لندن أيضا عن البعثة العسكرية

---

(٣٥) انظر بصدد ذلك الوثائق التي نشرها محمد حسنين هيكل في ملفات السويس، وثيقة رقم ٢٢٧، ٢٢٨، ص ٩٠٥-٩٠٧.

المصرية في السعودية وما يقال من أن أفرادها ينشرون دعايات معينة في وسط الجيش السعودي. وقد استهدف عبدالناصر من زيارته للمملكة قطع الطريق على محاولات التفريق بين البلدين، ولكي يدحض في الوقت نفسه الشائعات التي كانت تروجها وسائل الإعلام الغربية عن أفراد البعثة المصرية العسكرية وما يقومون به من نشر دعايات معادية في الجيش السعودي، ومواجهة لتلك الشائعات كان الرجاء الذي قدمه عبدالناصر إلى الملك سعود أن يعد نفسه قائدًا أعلى لكل جندي مصري يعمل في السعودية، وإذا ما بلغه عن أحدهم شيء - ولو بمجرد الظن - فله أن يصدر أمرًا بعودته إلى مصر، وأن ذلك لن يؤثر بأية حال من الأحوال في العلاقات المصرية السعودية، وأكد عبدالناصر للملك سعود أن التقارير التي تصله تؤكد له أن خطة الغرب "هي التفريق بيننا، وعلينا ألا نعطيهم فرصة مهما كان الثمن"، ورد الملك سعود "أنه لم يصله شيء على الإطلاق عن نشاط غير مرغوب فيه من جانب مصري واحد، وأنه على العكس من ذلك فإن ما لديه يؤكد أن المصريين هم أكثر الناس جدًا وإخلاصًا في خدمة المملكة"(٣٦).

وعلى الرغم من محاولات الغرب الحثيثة التي كانت تستهدف التفريق بين مصر والمملكة العربية السعودية، إلا أن تلك المحاولات فشلت - في تلك المرحلة على الأقل - في تحقيق أهدافها؛ إذ استطاعت المراسلات والمقابلات بين العاهلين إزالة ما كانت تثيره قوى الغرب من شكوك تجاه الزعامة الناصرية. وظل التقارب المصري السعودي قائما حتى بعد إعلان مبدأ أيزنهاور في مارس ١٩٥٧م (شعبان ١٣٧٦هـ)، وذلك على الرغم من الاختلاف الذي بدا واضحا في وجهات النظر بين الملك سعود وعبدالناصر تجاه هذا المبدأ.

---

(٣٦) المرجع السابق، ص ٤٣٩، انظر أيضا عبدالحميد شلبي، التنسيق بين مصر والسعودية لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية، ص١٧٨.

غير أن محاولات التفريق بين مصر والسعودية ما لبثت أن آتت ثمارها إبان قيام الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨م (١٣٧٧هـ)، وما صاحب قيامها من تصاعد المد القومي العربي الذي اصطبغ بصبغة راديكالية، فضلا عما عمدت إليه وسائل الإعلام من تقسيم الدول العربية إلى ما صار يعرف بالدول التقدمية والدول الرجعية أو بعبارة أكثر تأدبا الدول المحافظة؛ مما أحدث شرخا بالغا في العلاقات العربية بصفة عامة كان له فيما بعد نتائجه السيئة على مستقبل العالم العربي.

ولعل مما يلفت النظر أن الخلافات المصرية السعودية التي ظهرت واضحة عقب قيام الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١م (١٣٧٧-١٣٨٠هـ) التي لم تلبث أن ازدادت حدتها عقب قيام ثورة اليمن في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م (١٣٨٢/٤/٢٧هـ) إلا أنها على الرغم من ذلك لم تؤثر في اتفاق السياستين المصرية والسعودية في الثوابت الرئيسية وفي العديد من القضايا العربية التي اتخذت فيها الدولتان موقفًا موحدًا، فبالإضافة إلى قضية البريمي التي ساندت فيها مصر المملكة كان اتفاق السياستين المصرية والسعودية على تأييد الإمامة الإباضية في عمان ضد سلطنة مسقط، التي لم يكن لأي من الدولتين خلافات معها ولكن الخلاف كان مع بريطانيا، حيث استهدفت السعودية من تأييدها للإمامة، والوقوف ضد الإنجليز في اعتدائهم على مطالبها الإقليمية، في الوقت الذي أيدت فيه مصر الإمامة التي عدتها عنصرًا معاديًا للنفوذ البريطاني في الخليج العربي.

وقد وافق الملك سعود على فتح مكتب للإمامة في الدمام، وقدم لها دعما ماليا، كما قامت السعودية بطبع جوازات سفر خاصة بالإمامة دعمًا لكيانها، كما وافقت مصر بدورها على فتح مكتب لها

في القاهرة، وشاركت بأجهزتها الإعلامية في الدفاع عنها، وقدمت لها مساعدات فنية وعسكرية بصفتها جزءًا من معركتها ضد الإمبريالية(٣٧).

ومما تجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أن عبدالناصر كان يريد أن يتعرف على الأوضاع في إمامة عمان التي لم تكن معروفة، ومن ثم كلف الملحق العسكري في المملكة علي خشبة أن يبعث له بتقرير عن الأوضاع في داخلية عمان. وقد حدث خلال عبور الملحق العسكري المصري الصحراء العمانية أن أصيب بمرض الملاريا، وكاد يهلك في الصحراء، وحين علم الملك سعود بحرج حالته أمر بإرسال طائرة خاصة نقلته إلى مستشفى الظهران، وكانت تلك لفتة إنسانية لقيت تقديرًا كبيرًا من عبدالناصر(٣٨).

لم يقتصر الأمر على موقف الدولتين الموحد إزاء قضيتي البريمي وإمامة عمان، وإنما وضح موقفهما الثابت إزاء الدفاع عن عروبة الخليج ومناهضة الادعاءات الإيرانية على البحرين بصفة خاصة، إضافة إلى دفاعهما عن الكويت ضد أطماع عبدالكريم قاسم، فعند اتصال الشيخ عبدالله السالم الصباح بالملك سعود في يونيو ١٩٦١م (المحرم ١٣٨١هـ)، وإبلاغه بالحشود العسكرية العراقية على الحدود العراقية الكويتية، وعن الغزو العراقي الذي بات متوقعًا لبلاده، أمر على الفور بحشد القوات العسكرية السعودية على الحدود السعودية الكويتية، وبإنشاء مراكز عدة للمراقبة على طول تلك الحدود. وفي

---

(37) Wendell Philips , Oman A History , pp. 220-221.

انظر أيضا صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٣٠٠-٣٠١، وجمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية للقضية العمانية، العدد ١٢ من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٥م.

(٣٨) فتحي الديب، عبدالناصر وتحرير المشرق العربي، انظر عرض حنان عزوز للكتاب، مجلة مصر الحديثة، العدد الثاني ٢٠٠٣م، ص٥٦٣ وما بعدها.

تصريح للملك سعود في تلك المناسبة جاء فيه: "يجب أن يكون معلومًا لدى القاصي والداني أن الكويت والمملكة بلد واحد، وكل ما يصيب الكويت يصيب المملكة"(٣٩).

كما اتفقت السياسة المصرية مع الموقف السعودي إلى حد كبير، ففي بيان رسمي صدر في ٢٨ يونيو ١٩٦١م (١٣٨١/١/١٥هـ) ردًا على الموقف العراقي أوضحت فيه مصر صراحة أنها تفرق بين الضم الذي يريده عبدالكريم قاسم والإجماع الشعبي القائم على أساس الوحدة والاختيار الحر(٤٠). وفضلا عن ذلك فقد شاركت كل من مصر والمملكة إضافة إلى السودان والمملكة الأردنية الهاشمية بقوات أمن عربية وضعت تحت القيادة السعودية تم إحلالها في الكويت في العاشر من أكتوبر ١٩٦١م (١٣٨١/٥/١هـ) عقب انسحاب القوات البريطانية منها، وقد ظلت تلك القوات في الكويت حتى الإطاحة بعبدالكريم قاسم، وعودة العلاقات الكويتية العراقية إلى طبيعتها على بعد قيام ثورة مارس ١٩٦٣م (شوال ١٣٨٢هـ)(٤١).

واستمرارًا في توافق السياستين المصرية السعودية فيما يتعلق بالقضايا الخليجية أسهمت كل من مصر والسعودية في تقديم مساعدتها إلى الإمارات العربية في الساحل العماني عن طريق صندوق عربي، وكان ذلك إثر ما أوضحته بعثة الجامعة العربية التي قامت بزيارة تلك الإمارات، وكشفت في تقريرها عن تردي الأوضاع

---

(٣٩) مارتا دوكاس، أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١-١٩٦٣م، بيروت ١٩٧٣م، ص ٢٧.

(٤٠) بيان الجمهورية العربية المتحدة في الثامن والعشرين من يونيو ١٩٦١م (١٥ المحرم ١٣٨١هـ) بشأن تطورات الموقف المفاجئ في العلاقات بين الجمهورية العراقية وحكومة الكويت، انظر أحمد فوزي، قاسم والكويت، بيروت ١٩٦١م، ص ٩٣-٩٤.

(٤١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٤٥-١٩٧١م، الجزء الرابع، القاهرة ١٩٩٧م، ص ٨٧.

التعليمية والصحية والاجتماعية فيها(٤٢).

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كان موقف الملك سعود واضحًا في اتخاذ موقف موحد مع مصر في أهمية تكوين أجهزة سياسية تعبر عن الكيان الفلسطيني في المنفى أو في داخل الأرض المحتلة، فبعد انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في يناير ١٩٦٤م (شعبان ١٣٨٣هـ) قرر الملك سعود ترك الخلافات مع مصر حول اليمن، وأوفد ولي عهده الأمير فيصل لحضور المؤتمر الذي انعقد أساسًا لمنع إسرائيل من تحويل مجرى نهر الأردن؛ وذلك بإنشاء قيادة عربية مشتركة تحول بين إسرائيل وتحقيق أهدافها. كما اتفقت وجهتا النظر المصرية والسعودية في مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في الإسكندرية في سبتمبر من العام نفسه (جمادى الأولى ١٣٨٤هـ) على إبراز الكيان الفلسطيني بوضع ميثاق لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقرر الملك سعود التبرع بمبلغ مليون جنية إسترليني لإنشاء المنظمة، كما تعهدت مصر وغيرها من الدول أعضاء الجامعة العربية بدفع نصيبها في ميزانية المنظمة. وكان من جراء ذلك أن أخذت القضية الفلسطينية تتحول من قضية لاجئين ترعاهم وكالة غوث اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة إلى قضية شعب يناضل من أجل استرداد حقوقه السليبة(٤٣).

وعلى الرغم من تلك المواقف الثابتة في السياستين المصرية والسعودية إلا أن حرب اليمن كان لها تأثير سلبي في العلاقات بين الدولتين، حيث ساندت مصر الجمهوريين، وساندت السعودية

---

(٤٢) تقرير بعثة الجامعة العربية عن زيارتها لإمارات الخليج العربي في العاشر من نوفمبر ١٩٦٤م (٦ رجب ١٣٨٤هـ)، انظر ملحق رقم ٢ من تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثالث والأربعين في ١٥ مارس ١٩٦٤م (٢٦ شوال ١٣٨٣هـ)، ص ١٧٧ وما بعدها.

(٤٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤م، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ١٢٣.

الملكيين، وترتب على تلك المواقف المتناقضة قطع العلاقات المصرية السعودية، وظل الاضطراب قائما بين البلدين الشقيقين حتى نهاية فترة حكم الملك سعود في الثاني من نوفمبر عام ١٩٦٤م (٢٧/٦/١٣٨٤هـ).

رحم الله الملك سعود الذي سار على درب والده عبدالعزيز آل سعود في نصرة القضايا العربية والإسلامية.